الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

صفحات من مسار الثورة التحريرية
أزمات الحكومة المؤقتة (1958-1959)

Some Pages of the Liberation Revolution: Provisional Government Crises (1958-1959)

أ. شبوب محمد
جامعة وهران -1 احمد بن بلة
houariadz@yahoo.fr

ملخص

تتناول هذه الدراسة واحدة من المحطات التاريخية التي عرفها مسار الثورة التحريرية. حيث تعود وقائعها إلى فترة تأسيس الحكومة المؤقتة و تلك الأزمة التي حلت بها جراء الاختلاف الذي وقع بين قادة الثورة حول مبدأ الشرعية الثورية و أحقية الزعامة بسبب الانتماء السياسي. فشهدت خلافات عديدة و صراعات سياسية متكررة بين زعمائها، كادت أن تعصف بها لولا حنكة و حكمة بعض قادتها الذين عرفوا كيف يتحكمون في الوضع ، ساعين إلى خلق توازن بين النضال السياسي و العسكري من اجل استمرار الثورة التحريرية و احتراما لبيان أول نوفمبر لغاية سامية هي تنظيم الثورة لتحقيق الاستقلال و الحرية.

الكلمات الدالة: الحكومة المؤقتة، القادة، الثورة، الأزمة، الخلاف.

Abstract

This study focuses on one of the events that the National Revolution had lived. It was about the crisis that hit the Provisional Government (GPRA). This serious crisis was originally a leadership struggle, which took place between the leaders of the revolution on the principle of revolutionary legitimacy and eligibility of management because of their political affiliation. In fact, it has had many disputes and political conflicts between its leaders, having led the government to the impasse. But due to the wisdom of some of its leaders who were able to control the situation, trying to create a balance between the political and military struggle for the continuation of the revolution, it was the meeting of ten colonels to put end to this crisis , and so that it endows the revolution a new direction.

Keywords: *The Provisional Government, The Leaders of the Revolution, Crisis, Conflict.*

مقدمة

تاريخ الجزائر حافل بالبطولات و الأحداث و المواقف السياسية و العسكرية التي تأرجحت بين الفشل و النجاح، بين القوة و الضعف، بين الاستسلام و الإصرار على مر سنين طوال إلى أن تكللت الثورة المظفرة بالنصر و الفلاح. ولم يكن ليتحقق ذلك لولا إعادة تنظيم بنية الثورة و تضافر جهود السياسيين و العسكريين للخروج من تلك المآزق ، خاصة ما حدث للحكومة المؤقتة التي عرفت نزاعات و انقسامات جمة بين زعمائها في بداية تأسيسها حول من يترأسها و يحكم زمام الأمور لضمان تسيير محكم و تنظيم جيد لمسار الثورة.فتأزم الوضع إلى درجة تصفية الحسابات بين القادة و تبادل التهم بينهم، مما نجم عنه أزمة عطلت سير أعمال الحكومة بل و كادت أن تنهي وجودها ، مهددة مصير الثورة. و أمام هذا المنعرج الخطير الذي خلق جوا من الضغط على أعضاء الحكومة المؤقتة ،فكان من الضروري انعقاد اجتماع العقداء العشر لتسوية تلك الخلافات و لإعطاء نفس جديد لثورة التحرير.

1- الخلاف السياسي داخل الحكومة المؤقتة

قامت الحكومة المؤقتة في تأسيسها على مزيج من أربع تيارات ، تضم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA)، و جمعية العلماء المسلمين، و المركزيين [1]، و **النشطاء السياسيين (الثوريين)** [2]. إلا أن تيار النشطاء السياسيين كان السائد و الغالب؛ في حين شكل الثلاثي العسكري المتكون من كريم ، و بوصوف ، و بن طوبال حلقة الحل و الربط فيها بل و كان الآمر الناهي في مجريات و تسلسل الأحداث التاريخية. تمخض عن هذا الوضع انقسامات على مستوى الحكومة: الأول بين السياسيين و العسكريين و الثاني بين قدماء المركزيين – دباغين- و حزب البيان – فرحات عباس-، و الثالث كان بين أعضاء الثلاثي الحاكم (كريم و بن طوبال و بوصوف). [3]

الأمر الذي عمق هذا الخلاف و أذكى فتيل الانقسام ، تمثل في قضية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي ، بل و احدث شرخا بين الباءات الثلاث، بين مؤيد و معارض لانضمام هؤلاء الضباط إلى جبهة التحرير الوطنية. فأما كريم بلقاسم فهو يؤيد فكرة احتضان هؤلاء في هياكل جيش التحرير الوطني، معللا موقفه ذاك بضرورة استعمال ذوي الاختصاص؛ في حين نجد أن محمد العربي زبيري يرى عكس ذلك. و يقول أن كريم اختار ذلك بسبب طموحه اللامشروع في التربع على رأس القيادة الثورية و العمل بكل الوسائل لتغطية عجزه في تأدية الدور المسند إليه ، بوصفه قائد القوات المسلحة. و يتمثل هذا العجز ، يضيف زبيري قائلا، في عدم تفطنه إلى ما كان يشكله خط موريس من أخطار تجسدت بالتدرج في منع الإمدادات المادية و البشرية من الوصول إلى داخل الوطن [4]. أما بوصوف و بن طوبال فقد رفضا فكرة إدماج الضباط الفارين جملة و تفصيلا.

و يظهر أن أزمة القيادة تلك قد أثرت سلبيا على أعمال الحكومة المؤقتة ، حيث أصبح كل قائد يدعي انه الأجدر بزعامة الثورة، على غرار كريم بلقاسم الذي طالما اعتبر نفسه القائد الحقيقي للثورة ، كونه الشخصية التاريخية الوحيدة التي ماتزال تباشر المسؤولية الفعلية في الثورة بعد استشهاد كل من ديدوش مراد ،و مصطفى بن بولعيد ، و العربي بن مهيدي ، و اسر بيطاط و بوضياف. و بناء على هذه الحجة، كان كريم يطالب بحقه في انتقال الزعامة الفعلية إليه بدلا من إبقاء القيادة الصورية في يد فرحات عباس [5]. إلا أن بوصوف و بن طوبال رفضا الانصياع لمطلب كريم بلقاسم ، على اعتبار أن المؤسسين الحقيقيين لجبهة التحرير الوطني هم الأعضاء "22" للثورة يوم كان هو مؤيدا لمصالي الحاج في النصف الأول من عام 1954. إذن، فهو لم يكن عضوا في لجنة 22، و عليه لا يمكن اعتباره ، في رأيهم، زعيما أو قائدا للثورة [6].

و تجدر الإشارة أيضا إلى رأي رابح لونيسي الذي قال بان الباءات الثلاث كانوا متفقين ضمنيا على إبقاء نفوذ القيادة فيما بينهم. فكانوا يتوحدون ضد كل من يهدد هذا النفوذ. و يضيف قائلا أن العلاقة بينهم هي علاقة توازن داخل نظام الثورة، و أي إخلال بهذا التوازن يمكن أن يعرض الثورة لخطر جسيم. و لهذا فلا احد منهم كان يسمح للآخر بتولي رئاسة الحكومة المؤقتة. بل و كانوا يلجأون دائما إلى اختيار رئيس ضعيف للحكومة ليس منهم ليبقى تحت نفوذهم و سلطتهم [7].

إلا أننا لا نتفق مع ما ذهب إليه رابح لونيسي، لأن رئيس الحكومة المقصود يومها كان فرحات عباس. و لا نظن أن فرحات عباس رجل مسلوب الإرادة و مغلوب على أمره إلى درجة انه يبقى تحت سلطة هؤلاء، فاختياره كان حتما بعد موافقة جميع قادة الثورة و إلا كيف وصل إلى رئاسة الحكومة. و على هذا الأساس فغايته كانت واضحة تمثلت في قيادة الحكومة المؤقتة و التشاور مع باقي الأعضاء في تحديد متطلبات الثورة.

و يبدو أن الحكومة المؤقتة لم تستطع تجاوز تلك الانقسامات و ما تمخض عنها من صراعات. و يتضح ذلك من خلال تصريح فرحات عباس الذي جاء فيه : " كلنا سواسية، ليس هناك من هو أعلى درجة، و غيره اقل درجة. و إلا كيف؟ هل تعتبروننا عبيدا أم ماذا ؟" [8]

أما قدماء المركزيين ، فقد كانوا حسب ما أورده صالح بلحاج يستخدمون الحيل لإشعال فتيل الصراع بين العسكريين و أصدقاء عباس حتى تصبح الظروف ملائمة لتوظيف أوراقهم. حيث كانت الخصومة بينهم و بين عباس على أشدها منذ أن تولى هذا الأخير زمام رئاسة الحكومة بعد فوزه على المرشح المركزي دباغين. [9]

وعلى هذا الأساس كان من الضروري إيجاد حل لتلك الخلافات التي كانت بين قادة الثورة قبل أن تنتقل إلى القاعدة. فتجد

جبهة التحرير الوطني نفسها أمام طريق مسدود.

2ـ حادثة مقتل عميرة علاوة

بعد تأسيس الحكومة المؤقتة و توزيع المسؤوليات على أعضائها، وجدنا أن تلك التعيينات لم ترض البعض. و هذا ما يتضح من خلال تلك الأزمات المتوالية و الحادة التي تعرضت لها الحكومة، بل وكادت أن تعصف بها.

فبالإضافة إلى المؤامرة التي أحيكت ضد الحكومة من طرف لعموري و جماعته، يشهد التاريخ انه ثمة أحداث و خلافات أخرى عمقت من حجم التصدع في بنية الثورة. و نذكر في هذا المقام حادثة عميرة علاوة التي وقعت في جانفي 1959. و حسب صالح بلحاج فان عميرة هذا كان مناضلا قديما في حزب الشعب الجزائري و صديقا حميما للدكتور دباغين[10]. كما كان من المعارضين لتعيين فرحات رئيسا للحكومة [11]. و قال رابح لونيسي في هذا أن عميرة وصف فرحات عباس بالاندماجي الذي أراد الاستيلاء على الثورة، ثم قام بتحريفها خدمة لأسياده الفرنسيين حسب تعبيره[12].

و أمام هذا الوضع، اضطر لمين دباغين المسؤول المباشر على عميرة علاوة إلى إبعاده عن المغرب و إرساله إلى بيروت حيث لم يكف عن انتقاداته اللاذعة ضد الحكومة ، متحدثا جهرا عن الحياة الخاصة بأعضائها و كذا رئيسها حسب تصريحات طالح بلحاج.[13]

و ذكر احمد توفيق المدني بأن الرجل (يقصد عميرة) كان وغدا يأتم معنى الكلمة. و لم يسلم من لسانه اللاذع أي وزير. و كان أكثر الأشخاص عرضة لاتهاماته و كلامه البذيء الرئيس فرحات عباس و الدكتور احمد فرنسيس، بل و كان يصفهما علنا بأبشع و أشنع الأوصاف اللأخلاقية. [14]

لكننا نجد أن احمد توفيق المدني قد بالغ كثيرا في انتقاداته تلك لعميرة. فهو يصفه بالخيانة بشكل غير مباشر. لهذا نعتقد أنه أراد تصفية حسابات مع علاوة. و يمكن أن يكون أقرب إلى الموضوعية لو قال عنه بأنه أراد الاستيلاء على الثورة و كفى. أضف إلى ذلك، أن توفيق المدني كان ميالا و بصورة مباشرة إلى فرحات عباس. و عليه فهو يدافع عن صديقه ليس إلا. هذا ما استخلصناه من خلال قراءتنا لكتابات توفيق المدني.

و لما بلغ التقرير فرحات عباس بأن عميرة يشتم وزراء الحكومة المؤقتة و يتهم رئيسها بالانحراف عن مبادئ أول نوفمبر، قام بتحويله إلى عبد الحفيظ بوصوف[15] الذي استدعى عميرة لاستجوابه. و ما هي إلا ساعات حتى عثر عليه ميتا أمام مبنى الحكومة المؤقتة الواقع في العمارة رقم 4 ، مديرية التحرير، غاردن سيتي بالقاهرة[16]. فتعددت الروايات عن مقتله لكن الأقرب قالت بأنه انتحر. إلا أن دباغين لم يصدق هذه القصة على غرار السلطات المصرية و أمر بفتح تحقيق. [17]

فكثف لمين دباغين اتهاماته لكل من فرحات عباس، رئيس الحكومة، و بوصوف ، مسؤول المخابرات، قائلا بأنهما كانا وراء اغتيال صديقه. ليستغل كريم بلقاسم الظرف، منتهزا الفرصة للظفر برئاسة الحكومة و إبعاد منافسيه بوصوف و بن طوبال. فبدأ بتنفيذ مخططه المحكم بدفع حليفه العقيد اوعمران إلى نشر فكرة مفادها أن السياسيين و على رأسهم عباس يريدون تشتيت صفوف العسكريين و تفريقهم؛ فيخلو لهم الجو للتفاوض مع فرنسا على أساس حل وسط شبيه بالحل على الطريقة التونسية. و اقترح اوعمران فكرة إنشاء حكومة عسكرية مصغرة تتموقع في الجزائر بهدف تصعيد الكفاح المسلح و سد الطريق أمام السياسيين و التفاوض مع ديغول من موقع قوة.[18]

لكن خطة كريم بلقاسم تلك لم تنجح بسبب معارضة بوصوف و بن طوبال له [19]، في حين نجد أن الحكومة المصرية كانت تسعى إلى تفكيك الحكومة المؤقتة؛ لان عبد الناصر ،الرئيس المصري آنذاك كان مستاء جدا من طريقة قيادتها معتبرا إياها بعيدة عن أطروحاته العربية الإسلامية.

إثارة حادثة مقتل عميرة علاوة، يقودنا إلى الحديث عن قضية أخرى ترتبط بها، بل كانت كنتيجة حتمية لها، تتمثل في استقالة الأمين دباغين.

3ـ استقالة الأمين دباغين و تأثيرها على أحداث الثورة

يبدو أن حادثة مقتل عميرة علاوة قد أثرت كثيرا على نفسية وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة آنذاك، الأمين دباغين. و يتجلى ذلك من خلال عدم اقتناعه بان صديقه قد انتحر. و حسب رواية احمد توفيق المدني أن صراعا كبيرا نشب بين وزير الخارجية و رئيس الحكومة فرحات عباس. و يذكر أن دباغين اتهم عباس مصرحا له علنا و بصريح العبارة أن عميرة مات مقتولا و أنت من قتله. تقدم فرحات عباس مصفر الوجه نحو الدكتور الذي سحب مسدسا من جيبه و صوبه نحو رئيس الحكومة. فتدخل كريم بلقاسم لحل النزاع بين الطرفين. فقال حينها دباغين " تأكدوا بان اليوم لم يمت عميرة فحسب و إنما الحكومة المؤقتة أيضا"، مقدما استقالته من وزارة الخارجية.[20]

و كان الأمين دباغين قد قدم استقالته الرسمية كتابيا يوم 15 مارس 1959 ، موردا أسباب ذلك في رسالة ذكرها علي كافي في مذكراته. و من أهم ما جاء فيها أن خلافات كانت بينه و بين أعضاء الحكومة المؤقتة حول قضايا مبدئية و منهجية، إضافة إلى إشكالات عديدة تفاقمت بين قادة الثورة.[21]

و أمام هذا المأزق و توالي الأزمات على الحكومة المؤقتة، اجتمع مجلس الوزراء بالقاهرة يوم 29 جوان 1959، حيث أثار بعض الإخوان تلك الأزمات ، حسبما جاء في مذكرات احمد توفيق المدني الذي ذكر أن كريم بلقاسم استهل الحديث موضحا أن الحكومة منشقة على نفسها و غير متجانسة ،و أن هناك انفصاما بين الحكومة و الشعب. في حين نجد أن الأخ محمد يزيد قد ذكر بأنه توجد حالة اختناق تامة داخل البلاد. أما

وزير الداخلية، لخضر بن طوبال، فقد قال بان حكومتنا تضم إحدى عشر وزارة ممثلة إحدى عشر حكومة، حيث كل يعمل لوحده مستقلا عن الأخر، الجيش يحارب في الداخل كأنه لا توجد سياسة، و نحن نمارس السياسة كأنه لا توجد حرب.[22]

و نظرا لذلك الوضع المعقد الذي آلت إليه الحكومة المؤقتة تحت زعامة فرحات عباس و تصاعد الخلافات بين أعضائها، اضطرت إلى تفويض الباءات الثلاث بتحضير اجتماع للعسكريين، لبحث تلك الخلافات و الصراعات و وضع حد لها ، إذ باتت تهدد بقاءها. فكان اجتماع العقداء العشر.

خاتمة

إن الدارس لمسار الثورة الجزائرية من جميع جوانبها، يستوقفه حتما زخم كبير من الخلافات التي حدثت بين قادتها و التي كادت أن تقضي على الثورة، لولا التعقل و الحكمة بالعودة إلى عقد الاجتماعات للتحاور و بحث تلك النزاعات من اجل اقتراح حلول و إيجاد البدائل لوضع حد و لها و العمل على إعادة مسار الثورة إلى الطريق الصحيح. و هذا ما حدث للحكومة المؤقتة التي عرفت صراعات بين قادتها بسبب الانتماء السياسي الذي خلق جوا مكهربا بينهم و عرقل سير أعمالها. و أمام تصاعد الخلاف بين أعضائها، جاء اجتماع العقداء العشر لطي صفحة النزاع و إعادة بناء و هيكلة نظام الثورة التحريرية.

الهوامش

1- نقصد بهم أعضاء اللجنة المركزية لتيار حركة الانتصار للحريات الديمقراطية التي يقودها مصالي الحاج و التي انشقت عن الحزب أثناء انعقاد المؤتمر الثاني للحركة عام 1953، حيث رفضت القيادة الفردية لمصالي الحاج و طالبت بالقيادة الجماعية. من ابرز قادتها بن يوسف بن خدة و حسين لحول. ينظر عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962،ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997،ص 328.

2- نقصد بهم أعضاء المنظمة الخاصة و هم الذين حضروا اجتماع 22 في جوان 1954، و اتخذوا قرار تفجير الثورة. انظر محمد حربي، جبهة التحرير الوطني بين الأسطورة و الواقع، ترجمة كميل قيصر داغر ، ط1، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص 189.

3- صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني و صراع السلطة (1956-1965)، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006، ص 34

4- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر(1942-1992)، ج2،دار هومة، الجزائر، 2000، ص 177.

5- محمد عباس، ثوار...عظماء، مطبعة دحلب، الجزائر، 1991، ص 102.

6- Mohammed Harbi, Le FLN: Mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir(1945-1962), ed. Nagd, ENAL, Alger, 1993, p 245.

7- رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص ص 27-28

8-Amar Hamdani, Karim Belkacem: Le lion de Djbels, Ed. Balland, Paris, 1973, p 221

9- صالح بلحاج، مرجع سابق، ص ص 33-34.

10- ولد محمد لمين دباغين بشرشال سنة 1917 من عائلة غنية. كان يمارس مهنة الطب. انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري ثم MTLD ثم عضو دائم في CNRA. اشتغل منصب وزير الخارجية في GPRA. ينظر:

Acheur Cheurfi, La classe politique: algérienne de 1900à nos jours, ed. Casbah, Alger, 2001, p.57

11- صالح بلحاج، م س ، ص 34.

12- رابح لونيسي، م س ، ص 39.

13- صالح بلحاج، م س ، ص 35.

14- أحمد توفيق المدني، مذكرات : حياة كفاح، ط2 ، ج3، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1988، ص 408.

15- فتحي الديب، عبد الناصر و الثورة الجزائرية، ط1، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص 423.

16-Mohamed Harbi, op.cit, p223

17- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص 190.

18- صالح بلحاج، م س ، ص 36.

19- رابح لونيسي ، الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب القانوني الجزائري، " انسانيات"، عدد مزدوج (26/25)، جويلية-ديسمبر، 2004، ص 29.

20- احمد توفيق المدني، م س ، ص. ص. 409-410.

21- علي كافي، مذكرات من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1954-1962) دار القصبة للنشر، الجزائر 1999، ص 237.

22- احمد توفيق المدني، م س ، ص. ص. 437، 438.